ادريس السبعاوي
دكتور في الحقوق

النظام المالي للزوجين وإشكالية إثبات المساهمة في أموال الأسرة أمام القضاء الأجنبي

- دراسة مقارنة -

الطبعة الأولى
2023

فهرس الموضوعات

مقدمة 1

الفصل الأول: الإثبات وتنازع القوانين في النظام المالي للزوجين 14

المبحث الأول: تنازع القوانين في النظام المالي للزوجين 17

المطلب الأول: النظام المالي للزوجين في التشريع المغربي والمقارن 17

الفرع الأول: مفهوم النظام المالي للزوجين في التشريع المغربي والمقارن 18

الفقرة الثانية: مفهوم النظام المالي للزوجين في التشريعات الأوربية 22

الفرع الثاني: أصناف الأنظمة المالية للزواج في التشريع المغربي والمقارن 23

الفقرة الأولى: التنظيم التشريعي للنظام المالي للزوجين 24

أولا: نظام انفصال الأموال واستقلال الذمة المالية للزوجين 24

ثانيا: نظام الاشتراك في الأموال المكتسبة خلال الزواج 26

الفقرة الثانية: التنظيم الاتفاقي للنظام المالي للزوجين 29

أولا: التنظيم الاتفاقي في بعض التشريعات الأوربية والتشريع التونسي 29

ثانيا: جواز الاتفاق على تنظيم مالي اختياري في التشريع المغربي 32

الفقرة الثالثة: التدبير القضائي للأموال المكتسبة خلال الزواج في التشريع المغربي 34

المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على التنظيم التشريعي للنظام المالي للزوجين 37

الفرع الأول: القانون المطبق على النظام المالي للزوجين في الدول الإسلامية 37

الفقرة الأولى: القانون المطبق في بعض التشريعات العربية 38

الفقرة الثانية: القانون المطبق على النظام المالي للزوجين في القانون الدولي الخاص المغربي 40

أولا: تكريس مبدا سلطان الإرادة في تنظيم العلاقات المالية بين الزوجين 41

ثانيا: اختصاص القانون الوطني للزوج وقت إبرام عقد الزواج لحكم النظام المالي للزوجين: 43

الفرع الثاني: القانون المطبق على النظام المالي للزوجين في تشريعات الدول اللائكية واتفاقية لاهاي .. 44

الفقرة الأولى: القانون المطبق في تشريعات الدول اللائكية 45

أولا: موقف المشرع الفرنسي من القانون الواجب التطبيق على النظام المالي للزوجين 45

ثانيا: الموقف البلجيكي من القانون الواجب التطبيق على النظام المالي للزوجين 46

ثالثا: موقف المشرع السويسري من القانون الواجب التطبيق على النظام المالي للزوجين 49

الفقرة الثانية: القانون المطبق على النظام المالي للزوجين في اتفاقية لاهاي 50

المبحث الثاني: إثبات المساهمة في تنمية أموال الأسرة في التشريع المغربي والتطبيق القضائي 54

المطلب الأول: وسائل إثبات المساهمة في تنمية أموال الأسرة في حالة غياب الاتفاق على كيفية توزيعها .55

الفرع الأول: أساس استحقاق الزوجة لنصيبها في الأموال المكتسبة بين التأصيل والتنزيل القانوني.....57

الفقرة الأولى: الكد والسعاية كمساهمة مادية من طرف الزوجة 57

الفقرة الثانية: إشكالية تحديد المقصود بالقواعد العامة للإثبات في المادة 49 من م.أ.....62

الفرع الثاني: خصوصيات إثبات المساهمة في تنمية أموال الأسرة 67

الفقرة الأولى: عبء الإثبات وطرقه 68

أولا: عبء الإثبات 68

ثانيا: طرق الإثبات 70

الفقرة الثانية: عناصر ومؤشرات تحديد نسبة المساهمة في تنمية أموال الأسرة 74

أولا: المؤشرات المعتمدة في الإثبات 74

ثانيا: شروط إثبات المشاركة في المال المكتسب خلال قيام العلاقة الزوجية 83

المطلب الثاني: نطاق الاجتهاد القضائي في إثبات المساهمة في الأموال المكتسبة خلال الزواج وإشكالاته .84

الفرع الأول: نطاق الاجتهاد القضائي في إثبات المساهمة في الأموال المكتسبة خلال الزواج.....85

الفقرة الأولى: الدور الإيجابي للخصوم في الإثبات 85

الفقرة الثانية: موقف قاضي الأسرة من دفوع الخصوم وسلطته في تقدير الأدلة ونطاقها 87

الفرع الثاني: الإشكالات المرتبطة بإثبات المساهمة في تنمية الأموال المكتسبة خلال الزواج.....91

الفقرة الأولى: الإشكالات المرتبطة بمدونة الأسرة 91

أولا: هل الإثبات الوارد في المادة 49 م.أ. ينصرف إلى الاتفاق غير المكتوب أم إلى الجهد والمساهمة في تنمية أموال الأسرة؟.....92

ثانيا: مدى اعتبار عمل المرأة المنزلي مساهمة في تنمية أموال الأسرة.....93

ثالثا: التداخل بين عناصر إثبات المساهمة في أموال الأسرة وعناصر تحديد المتعة 98

الفقرة الثانية: الإشكالات المرتبطة بالقوانين الخاصة.....99

أولا: تأثير إثبات المساهمة في أموال الأسرة على العقارات المحفظة 100

ثانيا: الإثبات والتصفية القضائية 104

الفصل الثاني: معيقات إثبات المساهمة في تنمية أموال الأسرة أمام القضاء الأجنبي.....106

المبحث الأول: مدى تطبيق القضاء الأجنبي للقانون المغربي لإثبات المساهمة في أموال الأسرة 109

المطلب الأول: دور الاتفاقيات الثنائية في تطبيق قانون الأسرة المغربي.....111

الفرع الأول: أساس تطبيق القانون المغربي من طرف القضاء الفرنسي على مغاربة المهجر 113

الفقرة الأولى: ضوابط الاسناد في مجال الطلاق في الاتفاقية المغربية الفرنسية لسنة **1981** 114

الفقرة الثانية: جوانب قصور الاتفاقية المغربية الفرنسية.....117

الفرع الثاني: مدى تطبيق القضاء الفرنسي للاتفاقية المغربية الفرنسية 119

الفقرة الأولى: الاتفاقية بين التطبيق والتضييق 120

الفقرة الثانية: مدى رقابة محكمة النقض على تطبيق قواعد الاسناد الواردة في الاتفاقية المغربية الفرنسية 124

أولا: طبيعة قاعدة الإسناد.....124

ثانيا: رقابة محكمة النقض الفرنسية على تطبيق قانون الأسرة المغربي 125

المطلب الثاني: آليات استبعاد القانون المغربي في الدول اللائكية ومعيقات التطبيق.....127

الفرع الأول: معيقات تطبيق قانون الأسرة المغربي على الأحوال الشخصية لمغاربة المهجر.....128

الفقرة الأولى: صعوبة التكييف عند تطبيق القاضي الوطني للقانون الأجنبي.....128

الفقرة الثانية: صعوبة تطبيق القانون المغربي على أفراد الجالية المغربية بالمهجر.....130

الفرع الثاني: آليات استبعاد القانون المغربي من طرف القضاء الأجنبي - بلجيكا نموذجا - 136

الفقرة الأولى: استبعاد القانون المغربي باسم ضابطي الإقامة الاعتيادية والمصلحة الفضلى للطفل .138

أولا: استبعاد قانون الأسرة المغربي باسم ضابط الإقامة الاعتيادية أو الموطن.....138

ثانيا: استبعاد قانون الأسرة المغربي بالاستناد إلى المصلحة الفضلى للطفل 141

الفقرة الثانية: استبعاد القانون المغربي باسم ضابط الإرادة وشرط النظام العام.....142

أولا: استبعاد قانون الأسرة المغربي باسم ضابط الإرادة 142

ثانيا: استبعاد قانون الأسرة المغربي باسم النظام العام 147

المبحث الثاني: وسائل إثبات المساهمة في أموال الأسرة من منظور القضاء الأجنبي – فرنسا نموذجا – 151

المطلب الأول: صعوبات إثبات المساهمة في أموال الأسرة في ضوء توجهات محاكم الموضوع 152

الفرع الأول: مدى وضوح المقتضيات التشريعية الوطنية لدى القضاء الأجنبي.....152

الفقرة الأولى: مدى التمييز بين استحقاق النفقة والحق في نصيب من أموال الأسرة.....153

الفقرة الثانية: مدى التمييز بين استحقاق المتعة والحق في أموال الأسرة.....156

الفرع الثاني: مدى استيعاب محاكم الدرجة الثانية للقواعد العامة لإثبات المساهمة في أموال الأسرة وكيفية إعمالها.....158

الفقرة الأولى: دفوعات الأطراف وتبريرات المحكمة للفصل في النزاع.....159

أولا: دفوعات الأطراف أمام محكمة الاستئناف بباستيا.....159

ثانيا: تبريرات المحكمة للفصل في النزاع.....162

الفقرة الثانية: أوجه القوة وأوجه القصور في تطبيق المقتضيات التشريعية الوطنية.....167

أولا: تطبيق الاتفاقية المغربية الفرنسية ل 10 غشت 1981.....167

ثانيا: قصور التمييز بين حق المتعة كمستحقات الطلاق والحق في نصيب في الأموال المكتسبة خلال الزواج.....168

ثالثا: إعمال القضاء الفرنسي لشرط الإثبات في تبرير المساهمة في الأموال المكتسبة خلال الزواج.....170

المطلب الثاني: مدى إعمال محكمة النقض الفرنسية لقواعد إثبات المساهمة في أموال الأسرة وفق القانون المغربي.....172

الفرع الأول: حيثيات قرار لمحكمة النقض ومنطوقه نموذجا.....172

الفرع الثاني: التحليل والتعليق على قرار محكمة النقض.....175

الفقرة الأولى: مدى مراعاة القواعد العامة للإثبات وإعمالها.....177

أولا: موقف القضاء الفرنسي من الإقرار بالمساهمة في أموال الأسرة حالة التصفية القضائية...177

ثانيا: حجية التسجيل بالرسم العقاري أمام القضاء الفرنسي.....179

الفقرة الثانية: مدى مراعاة المحكمة للمجهودات المبذولة من طرف الزوجة للمساهمة في تنمية أموال الأسرة.....181

خاتمة.....183

قائمة المصادر والمراجع.....189

فهرس الموضوعات.....205

ادريس السبعاوي

دكتور في الحقوق

تشهد الأسرة في الوقت الحاضر تطورات وتغييرات في تكوينها ووظائفها ووظائف أعضائها، هذه التطورات أدت إلى تحول في المهام والمسؤوليات وإلى تكامل في أداء الأدوار داخلها وخارجها، فأصبحت المرأة شريكا ومساهما إلى جانب الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ وفي الاستقرار المالي والاقتصادي للأسر؛ بل كانت الزوجة وما تزال منتجة للثروات، ومساهمة في الإنفاق، لكن دون تكليف ولا حماية قانونية، الشيء الذي قد يؤثر ولا شك على المرأة حالة تقسيم الممتلكات الزوجية. فالقصور في تنظيم الجانب المالي في العلاقات الأسرية يشكل أحد الجوانب التي ظل الخوض فيها محتشما في الغالب، مما يطرح إشكالات متعددة حالة نشوب نزاع بين الأطراف خصوصا إذا ما تم عرضه أمام القضاء.

فكيف تعامل القضاء الأجنبي مع قواعد الإثبات في المادة الأسرية؟ وهل استطاعت المقتضيات القانونية المتعلقة بإثبات المساهمة في أموال الأسرة، والمتميز بثنائية القواعد التي تحكمه بين ما هو قانوني وما هو فقهي، أن تعبر بصورة واضحة عن انفتاح مدونة الأسرة لسنة 2004 انفتاحا يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة للأسرة المغربية، من خلال مزاوجتها بين المرجعية الدينية التي تستقي مصدرها من أحكام الشريعة الإسلامية والفقه المالكي، والمرجعية الأممية التي تجد أساسها في مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وجعلها تسمو فور نشرها على قوانينه الداخلية؟ أم أن الاصطدام بين المرجعيات هو السبب في تنازع قوانين الدول من حيث التطبيق؛ إذ تتمسك كل دولة بتطبيق قانونها الداخلي على العلاقة ذات العنصر الأجنبي رغبة منها في الحفاظ على سيادتها وهيمنتها على تنظيم الروابط القانونية لرعاياها أينما وجدوا؟ أليس من الأجدى للدول أن تجد حلولا تشريعية توفيقية للنزاعات القانونية ذات البعد الدولي بصفة عامة، خاصة ما تعلق منها بجانب الأسرة، وذلك بخلق ضوابط إسناد عامة يمكن اللجوء إليها عند التنازع، أم أن هذا الضابط أو ذاك ليس الحل الوحيد لمشكلة تنازع القوانين من حيث التطبيق؟

الكلمات المفتاحية: تنازع القوانين؛ النظام المالي؛ الإثبات؛ أموال الأسرة؛ ضوابط الإسناد؛ التكييف.

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23

Site web : www.darassalam.ma

E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن : 90 درهم

9 789920 567961